مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية
اسم الكاتب: د.رشا سيروب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/826
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية

د.رشا سيروب*

الملخص

مؤخراً، ارتفعت التحويلات ارتفاعاً كبيراً في البلدان النامية، ويميز الباحثين في تأثيره في النمو الاقتصادي، فقد ظهر منظوران منفصلان؛ وجهة نظر متفائلة، وأخرى متشائمة. يتفق المتفائلون على أنَّ التحويلات لها تأثير إيجابي في البلد المتلقي للتحويلات من خلال الحدِّ من الفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي. في حين أنَّ المتشائمين يجدون أنَّ التحويلات لا تحفز النمو الاقتصادي، بل إنَّها تؤخّر الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة. بالنظر إلى هذه الأدبيات المهمة، أجريت هذه الدراسة من أجل تقييم تأثير التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية خلال المرحلة 2000-2017 باستخدام نموذج إنجل-جرانجر ذي الخطوتين، وجوهانسون لتقدير السلاسل الزمنية. أظهرت الدراسة وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتحويلات؛ إذْ تسهم التحويلات بأثر سلبي في النمو الاقتصادي؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، أمَّا المستوردات والاستثمار الحكومي فقد بيَّنَتِ النتائج وجود علاقة إيجابية في المديين القصير وطويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: التحويلات، النمو الاقتصادي، نموذج تصحيح الخطأ، التكامل المشترك.

* مدرس- كلية الاقتصاد الثالثة -جامعة دمشق.

The impact of remittances on economic growth in Syria

Dr. Rasha Syrup*

Abstract

Recently, remittances have increased dramatically in developing countries, and researchers are distinguished in their impact on economic growth, as two separate perspectives have emerged. An optimistic view and a pessimistic one. Optimists agree that remittances have a positive impact on the remittance recipient country by reducing poverty and stimulating economic growth.

While the pessimists find that remittances do not stimulate economic growth, they are retarding the economy by excessively increasing consumption, Given these important ethics.

This study was conducted in order to assess the effect of remittances on economic growth in Syria during the period 2000-2017 using the two-step Engel-Granger and Johansson model for estimating time series.

The study showed a short and long-term relationship between economic growth and remittances, as remittances contribute to a negative impact on economic growth, as well as investment in human capital. As for imports and government investment, the results showed a positive relationship in the short and long term.

Key words: remittances, economic growth, error-correcting model, co-integration.

*College teacher – Third Economics College- Damascus University .

المقدمة:

التحويلات هي حوالات نقدية أو عينية يرسلها المهاجرون مباشرة إلى أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية، وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى زيادة حجم التحويلات (Remittances) زيادة كبيرة في القرن الواحد والعشرين، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، إذْ تعكس البيانات المتاحة زيادة في العقدين الأخيرين من 126 مليار دولار أميركي عام 2000 إلى 575 مليار دولار عام 2016، علماً أنَّ هذه البيانات لا تشمل التدفقات غير المسجلة التي تمر عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، لذلك قد يكون حجم التحويلات العالمية الفعلي أكبر من التقديرات المتاحة (تقرير الهجرة الدولية لعام 2018 2018)، ويعود ذلك إلى الزيادة في أعداد المهاجرين الدوليين الذي وصل إلى 244 مليون مهاجر دولي في عام 2015 (تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017 – الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 2018)، وترتبط هذه الزيادة بالأحداث الاقتصادية والتفاوت الكبير في مستويات الدخول بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالأحداث الجيوسياسية الأخيرة (منذ حرب أفغانستان 2001، واحتلال العراق 2003، وآخرها النزاعات المسلحة في عدد كبير من الدول العربية منذ عام 2011، والحرب السورية تعدُّ من أهم هذه الأحداث)، وترافق مع ذلك كلّه تطور في التكنولوجيا والخدمات المالية التي أسهمت في سهولة انتقال الأموال بين الدول، وأصبحت التحويلات تشكل نسبة كبيرة من التدفقات المالية إلى الدول تفوق أهمية الاستثمار الأجنبي، وتجاوزت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية.

وهناك وجهات نظر مختلفة بشأن تأثير التحويلات في النمو الاقتصادي، منهم من يجد أن للتحويلات تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الاستثمار، وفي الإنفاق على رأس المال البشري (المتفائلون)، ومنهم (المتشائمون) من يرى أنَّ للتحويلات تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي نتيجة لما تسهم به من زيادة في السيولة تؤدي إلى زيادة

معدلات التضخم، ومزيد من الإنفاق على السلع المستوردة، فضلاً عن المخاطر الناتجة عن انخفاض المعروض من العمالة (خاصة الماهرة).

في سورية، لم يُدرس أثر التحويلات بوصفه متغيّراً مستقلاً في النمو الاقتصادي، إذ اقتصرت معظم البحوث على تضمين الإنفاق الحكومي، ورأس المال البشري، والتكوين الرأسمالي، ومجموعة من المؤشرات المالية بوصفها متغيرات مفسّرة للنمو الاقتصادي.

قد يعود ذلك إلى ضآلة حجم التحويلات قبل عام 2011، وعدم معنويتها في أي دراسة إحصائية، فضلاً عن عدم توافر الأرقام الإحصائية للتحويلات التي غابت منذ عام 2011 والتي بدأ صدورها في عام 2018، من هنا تكمن أهمية هذا البحث بأنَّه يكتشف التأثير الكلي للتحويلات في النمو الاقتصادي في سورية، بحيث يكون من بواكير الدراسات التي استخدمت التحويلات كمتغير داخلي في نموذج النمو.

والهدف العام للبحث هو تحليل تأثير التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية خلال المرحلة 2000–2017، وبناء عليه فإنَّ الأهداف الفرعية المشتقة منه هي: (1) تقييم العلاقة قصيرة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي، و(2) تقييم العلاقة طويلة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي.

وتناولت الدراسة الأسئلة الآتية التي حددت مشكلة البحث على النحو الآتي: (1) هل للتحويلات أثر معنوي في النمو الاقتصادي؟ و(2) هل هناك علاقة قصيرة أم طويلة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي في سورية؟

فرضيات البحث: انطلق البحث من فرضية العدم (H0) التي مفادها أنَّه لا توجد علاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي، ومنها نشتق فرضيتي العدم:

H_{01}: لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين التحويلات والنمو والاقتصادي.

H_{02}: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي.

منهجية البحث: للإجابة عن مشكلة البحث والتحقق من فرضياته، اِسْتُخْدِمَ نموذج تصحيح الخطأ ECM لاختبار التكامل المشترك على المدى القصير بين التحويلات والنمو الاقتصادي، وطريقة جوهانسون لاختبار التكامل المشترك بين التحويلات والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، استناداً إلى لوغاريتمات البيانات الثانوية للسلاسل الزمنية التي تم الحصول عليها من المجموعة الإحصائية السورية والتي تشمل المرحلة 2000-2017.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي درست تأثير التحويلات في النمو الاقتصادي، ومعظم الدراسات وصلت إلى أنَّ أثر التحويلات يتوقف على الخصائص الهيكلية للاقتصاد المدروس، وديناميكيات انتقال الأموال وحركتها، والمرونة وبشكل خاص المرونة في الإنفاق على المستوردات، والاستهلاك، والاستثمار (Kireyev 2006).

يمكن تقسيم البحوث التي درست أثر التحويلات في النمو الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى ترى أنَّ للتحويلات تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي، والمجموعة الثانية وجدت أنَّ للتحويلات تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي، أمَّا المجموعة الثالثة فقد جمعت بين نتائج المجموعتين السابقتين.

الآثار الإيجابية للتحويلات في النمو الاقتصادي:

وجد (Giuliano and Ruiz-Arranz 2009) أنَّ التحويلات يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي فقط في البلدان ذات النظام المالي الأقل نمواً، إذْ توفر التحويلات مصدراً بديلاً لتمويل الاستثمار يساعد في التغلب على قيود السيولة، وكشفت نتائج دراسة (Toufaili 2019) أنَّ تدفق التحويلات إلى لبنان له تأثير إيجابي ومهم في النمو الاقتصادي، إذْ إنَّ زيادة التحويلات بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1.9% عند مستوى معنوية أقل من 1%. وهو ما يتفق مع دراسة (Ahmad, Ahmad, and Farhat 2013)

التي وجدت أنَّ أي زيادة في التحويلات بنسبة 1% سوف تنعكس إيجاباً على زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار 25% في باكستان.

وعَدَّ (Meyer and Shera 2016) أنَّ تحويلات العاملين أهم مصدر من مصادر النمو، إذْ تساعد الدول في الحفاظ على النمو الاقتصادي، وتحسينه من خلال إنفاق هذه الأموال على الاستهلاك والاستثمار، في حين بيّن (Nobinkhor Kundu, Asma Banu 2012) أنَّ التحويلات تؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي عن طريق تقليل عجز الحساب الجاري، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

وأظهرت دراسة (Peković 2017) أنَّ للتحويلات تأثيراً على الفقر، إذْ إنَّ زيادة مقدارها 10% في التحويلات للفرد ستؤدي إل تخفيض الفقر وسطياً بمقدار 4.7%، وتُسهم التحويلات في زيادة الميل للادخار، إذْ تميل الأسر الفقيرة إلى الاحتفاظ بتحويلاتها وزيادة مدخراتهم، في حين أنَّ الأسر ذات الدخل الأعلى تقوم باستثمار تحويلاتها في "ودائع مصرفية" بوصفها أكثر أماناً (Farzanegan, Hassan, and Raad 2017).

الآثار السلبية للتحويلات في النمو الاقتصادي:

الدراسات التي وجدت أنَّ للتحويلات منعكسات سلبية على النمو الاقتصادي، يمكن تصنيفها في ثلاثة بنود:

1- من خلال آثارها في سعر صرف العملة المحلية وعلى مستوى الأسعار المحلية، إذْ تؤدي التحويلات إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، وتظهر هذه الآثار في الدول قليلة الانفتاح أمام حرية حركة دخول رأس المال وخروجه (Elseoud 2014).

2- من خلال طريقة إنفاق هذه التحويلات، تُسهم التحويلات في زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في القطاع العقاري، ووجد (Kireyev 2006) أنَّ التحويلات

تخلق مثبطاً قوياً للمدخرات المحلية، وتدعم الاستهلاك الخاص للبضائع (المستوردة) بدلاً من تمويل الاستثمار، ممَّا قد يعوق القدرة التنافسية، ويزيد من العجز التجاري.

3-تحفز التحويلات على عدم العمل بين أفراد الأسرة الذين ما زالوا في موطنهم، ممَّا قد يخلق لاحقاً موجة جديدة من الهجرة، وهو ما سينعكس على التنمية الاقتصادية في البلد الأم.

(Berthomieu and Tykhonenko 2007)، (van Dalen, Groenewold, and Fokkema 2011).

الآثار الإيجابية والسلبية للتحويلات على النمو الاقتصادي:

غير أنَّ (Hassan and Shakur 2017) وجدا أنَّ العلاقة بين التحويلات ووسطي دخل الفرد علاقة غير خطية، ويختلف أثرها مع مرور الزمن، إذ يكون تأثيرها سلبياً في البداية بسبب الاستخدام غير المنتج للتحويلات، إلَّا أنَّه يتحول لاحقاً لأثر إيجابي نتيجة استخدام التحويلات بشكل أكثر إنتاجية من خلال الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية.

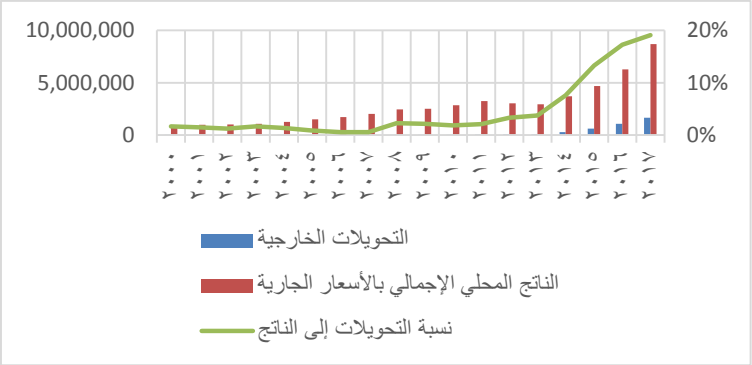
وفسر (Fullenkamp et al. 2008) أنَّ الآثار السلبية للتحويلات تظهر نتيجة الإنفاق على استهلاك السلع الأجنبية، غير أنَّ أثر التحويلات يختلف من دولة إلى أخرى، فالتحويلات ليس لها آثار واحدة في الدول جميعها، وأنَّ التحدي الذي يواجه واضعي السياسات هو فهم التفاعل والدور الذي يمكن أن تؤويه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تعظيم الفوائد الناتجة عن تدفقات التحويلات.

أولاً- واقع التحويلات في سورية:

1- حجم التحويلات إلى سورية:

خلقت الحرب خلال سنواتها الثماني مجموعة كبيرة من المشكلات والتحديات التي أدت إلى زعزعة استقرار الاقتصاد السوري وتدهور مؤشراته الاقتصادية، وقد كان لافتاً قدرة الاقتصاد السوري على الصمود، واستمرار توافر السلع والخدمات المختلفة في السوق السورية، رغم استنزاف الاحتياطي الدولي الذي كان عام 2010 يقارب 20 مليار دولار أميركي (مصرف سورية المركزي 2011).

وأدى عدم الاستقرار الأمني، وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين، وارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة عدد المغادرين السوريين –بشكل مؤقت أو بشكل دائم– زيادة كبيرة، إذ تصدرت سورية المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين الدول الأكثر هجرة، وقد بلغ عدد المهاجرين السوريين 6,9 مليون سوري (المنظمة الدولية للهجرة 2018)، ومع محاذير خروج هذا العدد الكبير ومخاطره خاصة من ذوي الكفاءات والشهادات، إلَّا أنَّها أسهمت بشكل آخر في تدعيم ركائز الاقتصاد السوري والحدِّ من وطأة تدني نصيب الفرد من الدخل؛ وظهرت نتائج الهجرة بوضوح من خلال ارتفاع حجم التحويلات الخارجية التي بلغت 3.5 تريليون ل. س خلال السنوات 2012–2017 (المكتب المركزي للإحصاء 2018) إذْ تضاعفت 11 مرة مقارنة بالمدة من 2000–2011 التي لم تتجاوز فيها حجم التحويلات 343 مليار ل. س (المصدر السابق)، وبذلك شكلّت التحويلات الخارجية ما يقارب 19% عام 2017 نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه وسطياً 1,43% خلال السنوات العشر ما قبل الحرب، وهو ما يظهره الشكل البياني أدناه.



الشكل البياني رقم (1)– تطور التحويلات الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (مليون ل. س)

ويقصد بالتحويلات المالية، الأموال والسلع التي يتم تنفيذها من قبل المهاجرين إلى العائلات والأصدقاء في بلدانهم الأصلية، ويمكن القول إنَّ التحويلات تمثل الدخل الذي

تحصل عليه الأسرة داخل الوطن من الاقتصادات الأجنبية الناجمة عن حركة انتقال مؤقتة أو دائمة لأحد أفرادها. ويقسّم (دليل إعددا ميزان المدفوعات- النسخة السادسة 2011) التحويلات إلى قسمين الأول: تعويضات العاملين، والثاني تحويلات من المقيمين في بلد أجنبي إلى غير المقيمين في البلد الأصل؛ وتسمى تحويلات المهاجرين.

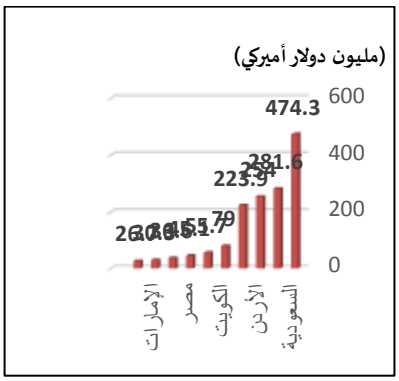
ومن الصعوبة معرفة حجم الحوالات الفعلية بسبب تعدد منافذ التحويلات، إذْ هذه التحويلات إمَّا عبر قنوات رسمية من خلال المصارف وشركات الصرافة (وهي التي يمكن معرفتها)، أمَّا الحوالات التي تكون عبر قنوات غير رسمية (مثل تحويل الأموال نقداً، أو عيناً عبر أصدقاء أو وسطاء) يصعب تقديرها؛ وهي لا تقل عن حجم الحوالات الرسمية، وكان السبب الرئيس في لجوء المواطنين إلى الطرائق غير الرسمية هو تفاوت سعر صرف الحوالات عن سعر الصرف الرسمي، ويزداد الفارق بين سعر الحوالات الرسمي وبين سعر الصرف في الموازي الذي تجاوز 150 ل. س للدولار الواحد في عام 2019، فضلاً عن استلامهم مبلغ الحوالة بالليرة السورية وليس بالقطع الأجنبي.

وبناءً على بيانات الهجرة الدولية (تقرير الهجرة الدولية لعام 2018 2018)؛ فإنَّ 93% من التحويلات الواردة إلى سورية تأتي من عشر دول وهي (السعودية، ولبنان، والأردن، وتركيا، والكويت، والعراق، ومصر، وبريطانيا، والإمارات، وألمانيا)، ويمكن تقسيم تركز التحويلات في هذه الدول إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تحويلات من دول مثل (السعودية والإمارات والكويت) التي كانت المقصد الرئيس لليد العاملة السورية، ومن ثَمَّ فهي حالة متجذرة في الاقتصاد السوري؛ غير أنَّ قيمة التحويلات ازدادت بسبب ظروف الحرب، أمَّا المجموعة الثانية فهي تحويلات مرسلة من قبل (الأردن وتركيا ومصر وألمانيا وبريطانيا والعراق) التي ظهرت بسبب الهجرة الحديثة والاغتراب بسبب الأوضاع في سورية منذ عام 2011 سواء كهجرة دائمة، أو بحثاً عن فرص عمل وهو ما أسهم في تركز أعداد كبيرة من السوريين في تلك الدول، أمَّا لبنان فتجمع بين خصائص المجموعتين السابقتين، فهي كانت

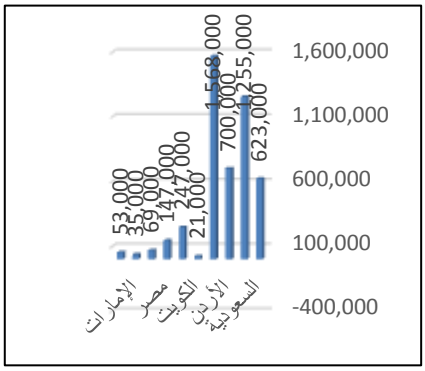
–وما زالت– وجهة سفر السوريين بحثاً عن فرص عمل؛ وجاءت الحرب لتضيف إليها العامل الآخر، وهو الهجرة بسبب قربها وجوراها للعديد من المدن السورية.

وتعدُّ السعودية الدولة المصدرة الأولى للتحويلات إلى سورية، فقد كانت قيمة الحوالات المرسلة إلى سورية من السعودية وحدها 474,3 مليون دولار عام 2016، وقد بلغت نسبة التحويلات من (لبنان– والأردن– وتركيا) 47% من إجمالي التحويلات الواردة، و36.9% من (السعودية– والكويت– والإمارات).

الشكلان البيانيان أدناه يظهران ترتيب الدول العشر الأولى في إرسال الحوالات، وعدد المهاجرين فيها:



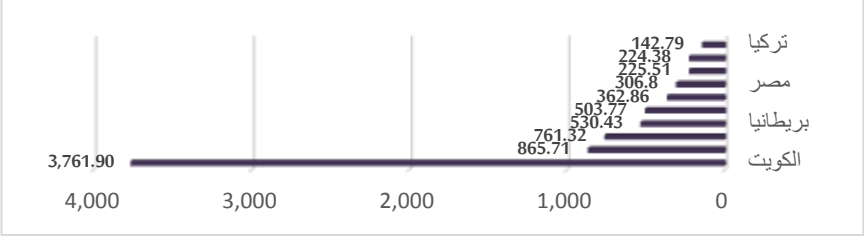
(أ)– قيمة الحوالات المرسلة إلى سورية



(ب)– أعداد السوريين في الخارج

الشكل البياني رقم (2)– قيمة التحويلات الواردة إلى سورية عام 2016 وأعداد المهاجرين وفقاً لدولة المصدر

أمَّا من حيث ترتيب الدولة وفقاً لأكبر تحويل يقوم به المهاجر الواحد، فنجد أنَّ الكويت تتصدر المرتبة الأولى، إذْ بلغ وسطي تحويل المهاجر الواحد 3762 دولاراً، في حين تأتي تركيا في المرتبة العاشرة، إذْ لم يتجاوز وسطي تحويل المهاجر الواحد 143 دولاراً، هذا ما بيَّنَهُ الشكل أدناه.



الشكل البياني رقم (3)- وسطي تحويل المهاجر الواحد (دولار) عام 2016

وقد كانت الكويت والإمارات في المرتبة الخامسة والتاسعة (على التوالي) في الدول المصدرة للحوالات إلى سورية إلَّا أنَّها تأتي في المرتبة الأولى والثانية في قائمة الدول الأكثر تحويلاً وفقاً للمهاجر الواحد، هذا يعطينا دلالة عن مستوى الدخول التي يحصل عليها السوريون في تلك الدول، وأيضاً نوعية فرص العمل، ومصادر الدخل، ومدى الاستقرار الوظيفي، في حين أنَّ لبنان والأردن وتركيا التي كانت في المراتب (2 و3 و4 على التوالي) في قائمة الدول المصدرة للحوالات إلى سورية نجد أنَّها تأتي في المراتب (9 و6 و10 على التوالي) وفقاً للمهاجر الواحد؛ وهو ما يؤكد أنَّ زيادة عدد المغتربين السوريين خلال سنوات الحرب هي التي أسهمت في زيادة التحويلات الواردة منها. ومن ثَمَّ يمكن القول إنَّه عند عودة الاستقرار العسكري والأمني لكثير من المناطق فإنَّ قيمة إجمالي التحويلات ستنخفض كثيراً بسبب عودة المهاجرين المقيمين في دول مثل لبنان وتركيا والأردن التي ثبت أنَّ حجم تحويلاتها ناجم عن العدد الكبير للمهاجرين، وليس نتيجة مستوى الدخول المرتفعة، كما هو الحال في دول الخليج.

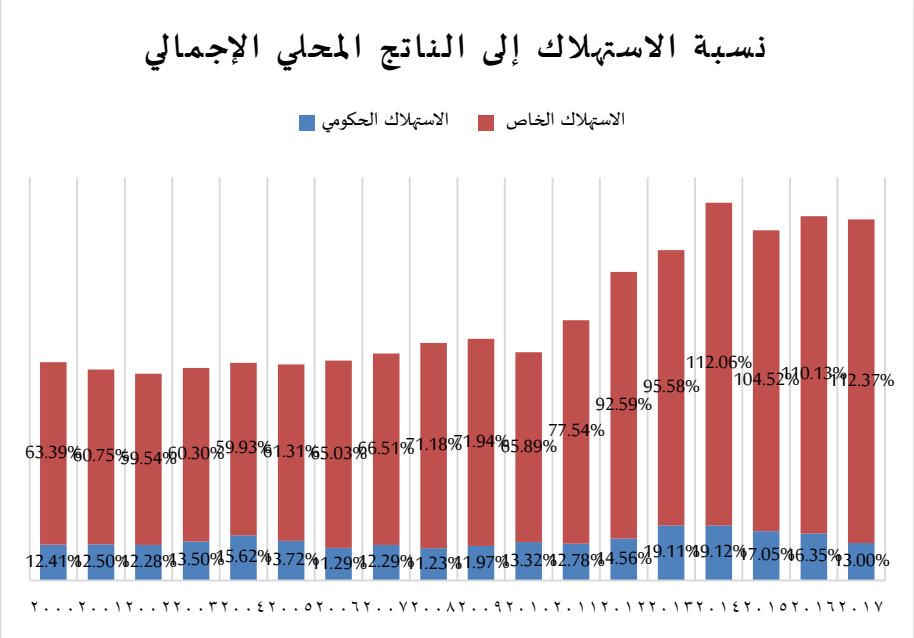
2- أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية:

وجدت دراسات عدّة أنَّ التحويلات ساعدت العائلات على تحسين مستوى الدخل، أو الاستثمار في العقارات، أو الحصول على تعليم ورعاية صحية أفضل، أو في القدرة على تمويل بعض النشاطات الاقتصادية الصغيرة والمتناهية في الصغر. لذا ينبغي أن يكون

للتحويلات أثر إيجابي في النمو الاقتصادي؛ نظراً إلى تراكم الاستهلاك والاستثمار للأسر المعيشية على المستوى المحلي، بيد أنَّ ذلك يعتمد على الخصائص الهيكلية للبلد المتلقي لها، وأنَّ تأثير التحويلات يعتمد على هل كانت تنفق على الاستهلاك؛ أو الاستثمار على المدى الطويل؟

أ- أثر التحويلات في الإنفاق الاستهلاكي:

يعدُّ الإنفاق الاستهلاكي بشقيه الحكومي والخاص المكون الرئيس للناتج المحلي الإجمالي في سورية، إذ يُسهم الاستهلاك بنسبة لم تقل عن 75% من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2011، وبدءاً من عام 2012 تجاوزت النسبة 100% لتصل إلى أكثر من 125%، وكان الإسهام الأكبر في الاستهلاك الخاص الذي شكّل أكثر من 80% من الإنفاق الاستهلاكي.



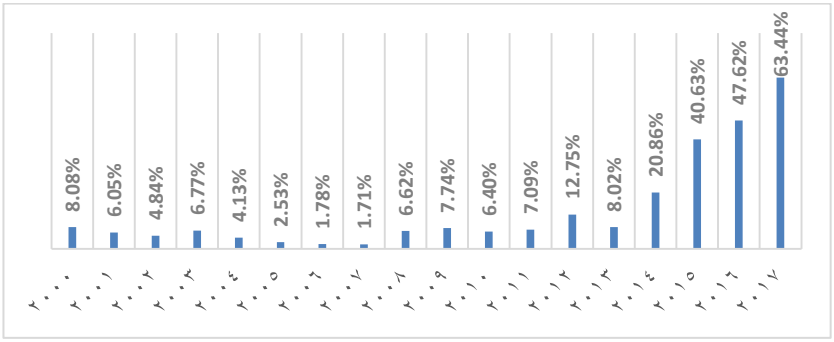
الشكل البياني رقم (4)- نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية

وشكلت التحويلات نسبة إلى الاستهلاك الحكومي أكثر من 105%، وقد بلغ نصيب الفرد من التحويلات 76241 ل. س في العام 2017، وهي تمثل 1.18 ضعفاً مقارنة بوسطي إنفاق الحكومة للفرد الواحد. وهنا تكمن أهمية التحويلات من خلال أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في الاستهلاك لأغراض استهلاكية، وتدعيم القوة الشرائية للمواطنين المقيمين داخل سورية ممَّا سمح بمزيد من الإنفاق على السلع الاستهلاكية.

غير أنَّ الأثر الإيجابي للتحويلات تظهر مفاعيله بشكل أكبر وفقاً للسياسات الاقتصادية الكلية، وطبيعة التحويلات وكيفية تخصيصها بين الاستهلاك على السلع المحلية أم المستوردة، وتأثير ذلك في حجم الطلب الكلي.

ويشير حجم الواردات المتنامي –خاصة في السنوات الأخيرة– إلى أنَّ جزءاً كبيراً من التحويلات أُنْفِقَ على المستوردات بالتوازي مع التدفقات المتزايدة من التحويلات، لذا من المرجح أن يكون تأثير التحويلات في النمو ضئيلاً أو سلبياً.

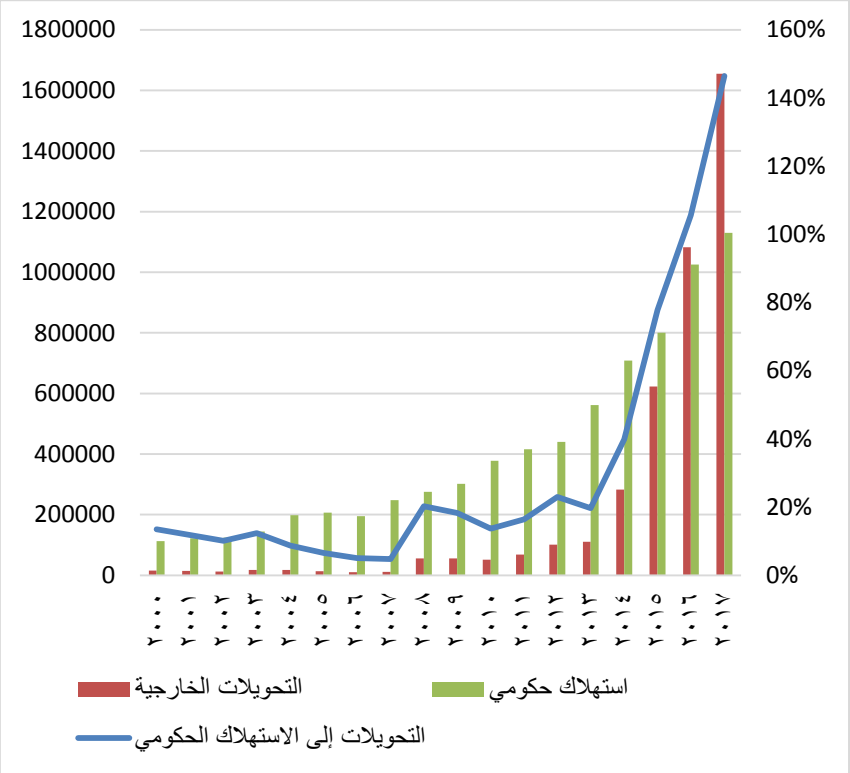
والشكل البياني أدناه بَيَّنَ أنَّ نسب التحويلات إلى المستوردات لم يكن لها أثر واضح قبل الحرب، فهي لم تتعدَّ 8%، لتصل عام 2017 إلى 63% من مجمل المستوردات، ومن ثَمَّ نجد أنَّ التحويلات حوّلت الاقتصاد السوري إلى اقتصاد استهلاكي قائم على الاستيراد، بدلاً من توجيه هذه الأموال لزيادة الادخار أو إنفاقها على الاستثمار، أو إنفاقها على سلع استهلاكية محلية الصنع.



الشكل البياني رقم (5)– نسبة التحويلات إلى المستوردات

لكن لا يمكن إغفال أنَّ هذ التحويلات شكلت مورداً مهماً في ضمان استمرار توافر القطع الأجنبي، ومصدراً رئيساً للقطع يفوق بأهميته الصادرات، من خلاله تم تمويل قسم كبير من المستوردات، فقد استطاعت الحكومة تمويل أكثر من نصف قيمة المستوردات، إذ يلزم مصرف سورية المركزي المصارف وشركات الصرافة ببيع القطع الأجنبي المتأتي من التحويلات إلى مصرف سورية المركزي مقابل تسليم قيمة الحوالات الشخصية بالليرة السورية.

وأيضاً دعمّت من قدرة الحكومة في الاستمرار في الإنفاق الحكومي خلال سنوات الحرب خاصة الإنفاق الجاري، إذ قاربت التحويلات 150% من الاستهلاك الحكومي.



الشكل البياني رقم (6)- نسبة التحويلات إلى الاستهلاك الحكومي

ووفقاً لما ورد أعلاه، لم يكن للتحويلات أثر في المتغيرات الاقتصادية خلال المدة 2000-2011، إلَّا أنَّ أثرها بدأ يظهر ويتنامى خلال السنوات 2012-2017؛ وهي سنوات الحرب التي اضطر فيها عدد كبير من السوريين إلى الهجرة والعمل في الخارج، والتي نجم عنها زيادة ملحوظة في حجم التحويلات واستمراريتها.

ب- أثر التحويلات في الإنفاق الاستثماري:

تسهم التحويلات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في حال تم وُجِّهَتْ نحو استثمارات حقيقية منتجة، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة حجم الاستثمار وقدرته على توفير السلع والمنتجات للسوق المحلية، وتأثيراً غير مباشر من خلال خلق فرص العمل، وتشغيل اليد العاملة التي ستؤدي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك، ومن ثَمَّ زيادة الإنفاق الاستثماري تلبية للطلب المحلي.

تبلغ نسبة التحويلات إلى التكوين الرأسمالي الثابت 317% في العام 2017، وهذه النسبة لم يكن يتجاوز وسطها الحسابي خلال سنوات ما قبل الحرب 7.5%

تظهر آثار التحويلات في الاستثمار جلّياً من خلال زيادة الإيداعات في الجهاز المصرفي، ومن ثم زيادة قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان، ومن ثَمَّ تشكل التحويلات مصدراً كامناً للادخار الذي يمكن أن يوجه مستقبلاً للإنفاق على الاستثمار، ويتوقف تأثير مضاعف الإنفاق الاستثماري هل كان سيوجه للإنفاق على مشروعات تعتمد على الموارد المحلية أو على الاستيراد، أو إذا كانت هذه المشروعات موجه لإنتاج سلع تصديرية أو تلبية للطلب المحلي، ونقطة أخرى مهمة، هل ستوجه للإنفاق في قطاعات الاقتصاد الحقيقي (زراعة وصناعة)، أم على السياحة والعقارات.

إلَّا أنَّ التحويلات في سورية شكلّت مثبطاً قوياً للمدخرات المحلية، فقد خلق التدفق الكبير للتحويلات المالية الوهم بالاستقرار المالي لدى الأسر والأفراد، ممَّا زاد من الاستهلاك بدلاً من الادخار، الذي وصل إلى أرقام سالبة منذ عام 2012، وتجاوزت عام 2014 تريليون ل. س، ممَّا أدَّى إلى استنفاذ قاعدة الموارد للاستثمار الخاص.

وبهذا نجد أنَّ التحويلات تشكل تحدياً كبيراً لإدارة الاقتصاد الكلي، فلا يمكن اعتبار التحويلات ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذْ إنَّ معظم التحويلات تتم بدافع من الإيثار من قبل الأقارب إلى عائلاتهم وأصدقائهم الموجودين داخل سورية، وهي

عبارة عن مبالغ ضئيلة لا تتجاوز 100$ للحوالة الواحدة، ومن ثَمَّ يميل أفرادها إلى إنفاقها على الاستهلاك وليس الاستثمار؛ وتهدف إلى تعويض إخفاقات السياسات الاقتصادية من خلال دعم الاستهلاك الخاص الفوري، بدلاً من تمويل الاستثمارات اللازمة لدعم النمو على المدى الطويل (باستثناء الاستثمار في بناء العقارات السكنية)، يضاف إلى ذلك أنَّ المناخ العام للاستثمار في سورية ضعيف جداً لأسباب عدَّة لا مجال لذكرها هنا، لكن على رأسها عدم الاستقرار الأمني والعسكري، لذلك فإنَّ نسبة الاستثمار انخفضت من 21,6% عام 2011 إلى 6% عام 2017.

ت- أثر التحويلات في رأس المال البشري:

يعدُّ الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، وقد اكتسب رأس المال البشري أهمية كبيرة في نظريات النمو الداخلي، إذْ أوضحت هذه النظريات أنَّ المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي هو رأس المال البشري، والتعليم استثمار له عائد يظهر في المستقبل.

إنَّ تأثير التحويلات في التعليم ليس بسيطاً، فلا يمكن تحديد الأثر بشكل مسبق لأنَّه يختلف وفقاً للقناة التي يظهر من خلالها هذا التأثير؛ القناة الأولى هي قناة مباشرة إذْ إنَّ التحويلات تخفف من قيود السيولة الأسرية، ومن ثَمَّ فإنَّه يشجع الأسر المستقبلة على الاستثمار في التعليم. والقناة الثانية غير مباشرة؛ وهي تظهر نتيجة لتشابك مجموعة من العوامل المختلفة، مثل أهمية التعليم لأفراد الأسرة، ومستوى دخل الأسرة المتلقية للحوالات، ومقدار الحوالات، وانتظام ورود الحوالات وغيرها من العوامل التي تحدد أثر التحويلات في التعليم.

وخلال سنوات الأزمة زاد عدد المدارس الخاصة والجامعات الخاصة وابتداء منذ عام 2015 وازدادت زيادة ملحوظة نسبة الإقبال على التعليم الخاص رغم الارتفاع الكبير في الرسوم التعليمية، وهنا قد نعزو السبب إلى دور التحويلات في توفير مبالغ مالية مقبولة تزيد من قدرة الأسرة في الاستمرار بالإنفاق على تعليم أبنائهم.

ث- أثر التحويلات غير الرسمية في الادخار:

مع عدم توافر إحصاءات رسمية عن حجم الحوالات المتأتية بطرائق غير رسمية، غير أنَّ التقديرات تشير إلى أنَّ حجم هذه الحوالات لا يقل أهمية عن حجم الحوالات القادمة عبر الطرائق الرسمية، وهناك علاقة عكسية بين حجم الحوالات الرسمية وحجم الحوالات غير الرسمية، ويمكن تفسير هذه العلاقة بفروقات سعر صرف الحوالات الواردة مقارنة بسعر الصرف في السوق الموازية، إذ كلما زاد الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي زاد حجم الحوالات من المصادر غير الرسمية على حساب تقليص قيمة الحوالات من المصادر الرسمية.

ولا يختلف أثر التحويلات غير الرسمية عن أثر التحويلات الرسمية في الاقتصاد السوري إلَّا من خلال أثره في الادخار في الحسابات القومية، إذ تبيّن أرقام الادخار أنَّه وصل إلى قيم سالبة بدءاً من عام 2012، ونعزو ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم التي أثرت في ارتفاع قيم الإنفاق الاستهلاكي مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي، ولو كانت الحوالات غير الرسمية وردت عن طريق القنوات الرسمية، كان بالإمكان تخفيض حجم الادخار السلبي.

ثانياً- الدراسة التطبيقية:

النموذج ومتغيرات الدراسة:

طور علماء الاقتصاد وغيرهم من الباحثين طرائق عدّة لإجراء تحليل السلاسل الزمنية، يعدُّ اختبار Engle-Granger (1987) القائم على خطوتين، واختبار جوهانسون (1991، 1995) وجوهانسون-يوليوس (1990) الأكثر شيوعاً في تحليل السلاسل الزمنية، وهما الاختباران اللذان طُبِّقَا في هذه الدراسة.

اعتمدنا في الدراسة على اللوغاريتم للمتغيرات جميعها، لأنَّ العديد من السلاسل الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي تظهر تطوراً أسياً، ومن ثَمَّ فإنَّ لوغاريتم السلسلة

سيحولها نمواً خطياً. بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي (EGR) والتحويلات (REM)، والمستوردات (IMP)، والالتحاق بالمدارس الثانوية (HC)، والاستثمار الحكومي (GI) خلال المرحلة 2000-2017 مأخوذة من المجموعة الإحصائية السورية.

إنَّ المتغير التابع للنموذج هو النمو الاقتصادي الحقيقي، وهو متوافق مع العديد من الدراسات التي درست أثر التحويلات في النمو الاقتصادي (Ahmad, Ahmad, and Farhat 2013)، بينما التحويلات (REM) هي متغير مستقل إلى جانب المصادر التقليدية للنمو الاقتصادي؛ مثل الاستثمار في رأس المال المادي الذي تم التعبير عنه من خلال الاستثمار الحكومي (GI)، لأنَّ سلسلة الاستثمار الخاص أثبتت عدم تحقيقها لشروط النموذج، والاستثمار في رأس المال البشري الذي تم التعبير عنه من خلال معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (HC) (Asad and Hashmi 2016)، واِسْتُخْدِمَتِ المستوردات (IMP) بوصفها أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (IMP)، وتم استثناء المستوردات من السلع الاستهلاكية، وقد حُوِّلَتِ التحويلات والمستوردات من الليرة السورية إلى الدولار الأميركي وفقاً لأسعار الصرف الرسمية المأخوذة من نشرات أسعار مصرف سورية المركزي، وذلك كي نحيّد سلسلة سعر الصرف كمتغير مستقل في نموذج النمو الاقتصادي؛ وأضِيفَ متغير وهمي (dummy) كي نأخذ بالحسبان السنوات التي تعرض فيها الاقتصاد السوري لصدمات. وفي التحاليل جميعها اِسْتُخْدِمَ برنامج Eviews10.

معادلة النمو الاقتصادي وفقاً لمتغيرات الدراسة:

الاختبار المستخدم في هذا البحث هو طريقة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وحُدِّدَ النموذج على النحو الآتي:

$$\gamma = \alpha + \beta x + \mu \qquad (1)$$

ومن ثَمَّ تصبح المعادلة بعد إدخال المتغيرات المفسرة على النحو الآتي:

$$EGR = c_0 + \beta_1 Rem + \beta_2 IMP + \beta_3 HC + \beta_4 GI + \beta_5 Dummy + \mu_t \qquad t=1,2,..,17 \qquad (2)$$

إذْ c_0 هي الثابت، أمَّا β_i فتمثل ميل متغيرات الدراسة، μ البواقي.

اِسْتُخْدِمَ اللوغاريتم للمتغيرات جميعها، وبذلك يأخذ النموذج القياسي في المعادلة (2) الشكل اللوغاريتمي الخطي الآتي:

$$(3)\quad Legr_t = c_0 + \beta_1 Lrem_t + \beta_2 Limp_t + \beta_3 Lhc_t + \beta_4 Lgi_t + \beta_5 Dummy + \mu_t \quad t=1,2,...17$$

تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

بتقدير معالم العلاقة (3) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، نحصل على النموذج المقدر الآتي:

$$(4)\quad Legr = -10.51 - 0.88\ Lrem + 1.06 Limp - 3.23 Lhc + 1.54\ Lgi - 2.43\ Dummy$$

P (0.0178) (0.0858) (0.0033) (0.0155) (0.0292)

(R^2= 0.77) (Adj. R^2= 0.67) (DW= 2.18)

ويمثّل النموذج (4) معادلة التكامل المشترك، يتضح من النموذج المقدر وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وكل من المستوردات والاستثمار الحكومي، في حين توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي، وكل من التحويلات والالتحاق بالمدارس الثانوية.

ويمكن تلخيص أهم نتائج تقدير الدراسة في الآتي:

- معامل الارتباط R^2 يساوي 0.77؛ أي يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة كلّها والنمو الاقتصادي، واستطاعت المتغيرات المفسرة في النموذج، تعليل 67% من النمو الاقتصادي خلال المرحلة المبحوثة.
- القيمة الاحتمالية لـ F-Stat بلغت 0.0014؛ وهذا يدلُّ على معنوية النموذج القياسي المقدر، وجوهرية معامل لتحديد، وتؤكد إحصائية DW عدم وجود مشكلة ارتباط زائف (Superiors correlation) بين متغيرات النموذج، التي تساوي 2.18.
- توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتحويلات ذات أثر معنوي عند مستوى دلالة 5%، فارتفاع قيمة التحويلات بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار 0.88%، وكذلك علاقة عكسية مع الالتحاق بالمدارس الثانوية عند مستوى دلالة 1%

إذْ إنَّ زيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار 3.23%، قد تكون النتيجة غير متوافقة مع النظريات الاقتصادية، لكن تفسيرنا لها يعود إلى عدم استثمارهم داخل العملية الإنتاجية في سورية بسبب زيادة هجرة الشباب بعد حصولهم على الشهادة الثانوية أو التحاقهم بالخدمة الإلزامية مما أدى إلى عدم الاستفادة من قوة عملهم، فضلاً عن النسبة منخفضة فهي لم تتجاوز 77% طوال سنوات الدراسة، وانخفضت انخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام 2014-2017.

- توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والمستوردات ذات أثر معنوي عند مستوى دلالة 10%، إذْ إنَّ زيادة 1% بالمستوردات سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1%، وهو أيضاً يتناقض مع النظرية الاقتصادية، لكن كما أشرنا سابقاً تم استبعاد مستوردات السلع الاستهلاكية من قيمة هذه السلسلة؛ ممَّا يبرر أنَّ القسم الأكبر من المستوردات يعود إلى مستلزمات العملية الإنتاجية والسلع الرأسمالية التي قد تعود إلى زيادة الطلب الفعَّال نتيجة زيادة القوة الشرائية للمواطنين الناجمة عن زيادة حجم التحويلات؛ وأظهرت النتائج أيضاً أنَّ زيادة الاستثمار الحكومي بمقدار 1% سوف ينجم عنه زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1.5% عند مستوى دلالة 5%.
- وأظهر المتغير الوهمي أنَّ ظروف الحرب قد أسهمت في تراجع معدل النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة 5%.

اختبار العلاقة في الأجل القصير - نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

يسمح هذا النموذج بتعرّف سلوك النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وقبل بناء نموذج تصحيح الخطأ من الضروري التحقق من أنَّ متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة نفسها (أعلى من الصفر).

يستخدم اختبار فرضية جذر الوحدة للمتغيرات جميعها، بهدف التحقق من استقرار السلاسل الزمنية، وتعرّف درجة تكامل كل سلسلة زمنية (درجة الاستقرار)، إذْ يعدُّ شرط

الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية، للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، كي نتمكن لاحقاً من استخدامها في نموذج تصحيح الخطأ.

يوجد العديد من الاختبارات للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية واختبار درجات تكامل المتغيرات، من أهمها اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)، واختبار فيليب بيرون (PP) واللذان يعدّان الأكثر استخداماً في الدراسات الاقتصادية القياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

وعرضت نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول (2)، فضلاً عن درجات المعنوية؛ وذلك اعتماداً على اختباري ديكي فوللر–الموسع (ADF)، واختبار فيليب بيرون (PP). ويتضح من الجدول (2) أنَّه رفضت فرضة العدم للفروق الأولى؛ ممَّا يعني أنَّ للمتغيرات جميعها غير مستقرة في مستوياتها، لكنها مستقرة في الفرق الأول بمستوى معنوية 5% عند الحالات جميعها (ثابت، ثابت مع اتجاه، دون ثابت واتجاه)؛ وبذلك نستنتج أن المتغيرات جميعها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الجدول رقم (1)– اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF و PP

PP		ADF		
الاحتمالية	مع ثابت واتجاه	الاحتمالية	مع ثابت واتجاه	
0.0005	4.1229–	0	5.3088–	d(LEGR)
0.0012	3.638–	0.0013	3.6119–	d(LREM)
0.0226	2.3652–	0.0039	3.1312–	d(LIMP)
0.0296	2.2181–	0.0243	2.3121–	d(LGI)
0.0147	2.544–	0.0152	2.5287–	d(LHC)

ولاختبار إمكانية التكامل المشترك، استخدمت طريقتان: الأولى طريقة Engle and Granger ذات الخطوتين، والطريقة الثانية جوهانسون.

تختبر طريقة إنجل وغرانجر بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك، وقدرت إحصائية ADF وPP لبواقي معادلة الانحدار (المعادلة 4) بـ (–4.339) بمستوى دلالة (0.0041)، يتبيّن إمكانية رفض فرضية العدم القائلة: إنَّ لبواقي انحدار التكامل المشترك جذراً للوحدة؛

ممَّا يعني أنَّ هذه البواقي مستقرة من الدرجة صفر I(0)، وأنَّ متغيرات نموذج الانحدار متكاملة تكاملاً مشتركاً؛ ممَّا يسمح بوصفها من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

ويستخدم حد الخطأ الذي تم الحصول من انحدار التكامل المشترك لبناء نموذج تصحيح الخطأ، وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ذي الخطوتين (مع مدة إبطاء واحدة لسلسلة البواقي)، تم التوصل إلى النموذج المقدر الآتي:

(5) $D(legr)=-0.18-0.33\ D(lrem)+1.54\ D(Limpc)-3.5\ D(Lhc)+2.82\ D(Lgi)-0.6\ dummy-0.7U_{(-1)}$

$(P)U=(0.05)$

$(R^2=0.85)$ $(Adj.\ R^2=0.76)$ $(DW=2.54)$

ونظراً إلى أنَّ إشارة بواقي معادلة الانحدار سالبة، وهو معنوية عند مستوى دلالة 5%، يمكن القول: إنَّ الشرطين الكافي واللازم قد تحققا، ممَّا يشير إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المفسرة والنمو الاقتصادي؛ أي إنَّ النمو الاقتصادي يعود إلى التوزان خلال سنة.

اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية غير ساكنة، وغالباً ما تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها، وقد أثبتت أنها وإن ابتعدت عن بعضها في الأجل القصير بسبب عدم السكون فإنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً، بل تسلك سلوكاً مشابهاً في الأجل الطويل. اِسْتُخْدِمَ اختبار Johansen LM Estimator بوصفه من أشهر اختبارات التكامل المشترك.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، أَجْرَيْنا اختبارين، الأول اختبار الأثر (trace) وتنص فرضية العدم على أنَّ عدد معادلات التكامل المشترك (q) بين المتغيرات يساوي (r)، إذْ (r) تمثل رتبة المصفوفة، مقابل الفرض البديل بأنَّ عددها أكبر من r. أي أنَّ عدد المتجهات (المعادلات) يقل عن 4 أو يساويها في دالة النمو الاقتصادي التي نُحَلِّلُها. والاختبار الثاني هو اختبار القيمة العظمى (Maximal Eigenvalue)؛ وذلك لمعرفة رتبة التكامل المتزامن، ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل

المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك؛ ويوضّح الجدول (5) نتائج اختباري الأثر والقيمة العظمى.

الجدول رقم (2)– اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك

فرضية العدم	القيمة الحرجة لاختبار الأثر (trace) 5%	الأثر	القيمة الحرجة لاختبار القيمة العظمة 5%	القيمة العظمى	قيمة المتجه
R≤0	69.81889	167.661	33.87687	103.2954	0.998429
R≤1	47.85613	64.36558	27.58434	45.02588	0.940042
R≤2	29.79707	19.3397	21.13162	10.98479	0.49669
R≤3	15.49471	8.354911	14.2646	7.591565	0.377787
R≤4	3.841466	0.763346	3.841466	0.763346	0.046589

يبـيّن اختبـارا الأثـر والقيمـة العظمـى وجـود معـادلتين للتكامـل المشـترك، إذْ إن القيمـة المحسوبة لاختباري الأثر والقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة للاختبارين، ومن ثَمَّ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل؛ ممَّا يشير إلى وجود توليفة خطية مستقرة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، إذاً هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وتكون معادلة التكامل المشترك التي تم تقديرها باستخدام برنامج Eviews (10) وفقاً لطريقة جوهانسون على الشكل الآتي:

(6) LGDP= −0.668 Lrem +12.02Limp -5.92 Lhc +21.88 Lgi -8.619 Dummy
Log likelihood= 83.726

يتبيّن من تقديرات متجه التكامل المشترك بالمعادلة (6)، أنَّ مرونة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالنسبة إلى التحويلات تساوي 0.67، والمرونة بالنسبة إلى المستوردات بلغت 12.02، أمَّا بالنسبة إلى مرونة الالتحاق بالمدارس الثانوية 5.92، وبالنسبة إلى الاستثمار الحكومي 21.88.

وبـذلك يتضـح أنَّ هيكـل النمـو الاقتصـادي فـي سـورية متكامـل تكـاملاً مشـتركاً مـع التحـويلات والمسـتوردات والنمـو السـكاني، وتعنـي هـذه النتيجـة وجـود علاقـة توازنيـة طويلـة الأجل بين المتغيرات؛ ممَّا يعني أنَّ هذه المتغيرات تسلك سلوكاً متشابهاً.

الجدول رقم (3) مقارنة معاملات النماذج

	علاقة قصيرة الأجل	علاقة طويلة الأجل
التحويلات	**0.33**	**0.67**
المستوردات	**1.54**	**12.02**
الاستثمار في رأس المال البشري	**3.5**	**5.92**
الاستثمار الحكومي	**2.82**	**21.88**

نلاحظ من الجدول أعلاه، أنَّ معاملات المرونـة للمتغيرات جميعها علـى المدى الطويل أعلى منها على المدى القصير، وهذا يتطلب أنَّه عند رسم السياسات عدم الوقوف على آثار السياسات على المدى القصير، بل يجب أن تعطى الأولوية على المدى الطويل.

النتائج والتوصيات

أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتحويلات، إذْ تسهم التحويلات بأثر سلبي في النمو الاقتصادي، وهو يتوافق مع الدراسات السابقة التي ذُكِرَتْ أعلاه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، أمَّا المستوردات والاستثمار الحكومي فقد بيَّنت النتائج وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بأثر إيجابي.

وبناء على النتائج التي توصلت لها الورقة، إنَّ الفهم المناسب للعلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي يمكن أن يساعد واضعي السياسات على تصميم سياسة اقتصادية مناسبة يتم من خلالها تحقيق الأثر الإيجابي للحوالات، وتلافي الآثار السلبية للحوالات أو الحدّ منها، وعليه اقترحنا:

1- يمكن للتحويلات المالية أن تؤدي دوراً إيجابياً –على المدى القصير– وذلك بتعظيم المنفعة من التحويلات، والحدّ من الآثار السلبية للتدفقات المالية للتحويلات، من خلال توجيه التحويلات نحو زيادة المدخرات (رفع الميل الحدي للادخار)، أو نحو تشجيع الاستهلاك على السلع المنتَجة محلياً.

2- يمكن للتحويلات المالية أن تؤدي دوراً إيجابياً –على المدى الطويل– والحدّ من آثارها السلبية، عبر سياسة مالية تُوَجَّهُ خلالها التحويلات لتمويل احتياجات التنمية التي يقوم بها القطاع العام بوصفه يشكل مورداً مالياً مهماً.

3- يجب عدم النظر إلى التحويلات بوصفها أموالاً فقط، فهي دلالة على فقدان الطاقات البشرية في سن الإنتاج التي ظهرت آثارها ظهوراً سلبياً في النمو الاقتصادي؛ ممَّا يتطلب وضع سياسات للحدِّ من هجرة الشباب بعد حصولهم على الشهادة الثانوية، وتشجيع عودة المهاجرين إلى سورية للإفادة من المهارات والخبرات التي اِكْتُسِبَتْ في بلدان المهجر، وتطبيق سياسات في سوق العمل للإفادة القصوى من قوة العمل للشريحة العمرية 19–22.

4- تخفيف القيود والضوابط الجمركية على المستوردات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج، إذْ أسهمت الحوالات في توفير القطع الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات من السلع الرأسمالية؛ ممَّا يساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي.

5- العمل على إدخال التحويلات غير الرسمية ضمن القنوات الرسمية؛ وذلك من خلال تقليص الفارق بين سعر صرف حوالات واردة وبين سعر الصرف في السوق.

6- زيادة حجم الحوالات من خلال وضع سياسات تشجيعية وتحفيزية لزيادة التحويلات الواردة مقترنة بسياسات توجيه إنفاق هذه الأموال.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الأمم المتحدة. 2011. "دليل إعدد ميزان المدفوعات– النسخة السادسة."

الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة. 2018. "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017 – الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030."

المكتب المركزي للإحصاء. 2018. "المجموعة الإحصائية." الحسابات القومية، سورية.

المنظمة الدولية للهجرة. 2018. "تقرير الهجرة الدولية لعام 2018."

مصرف سورية المركزي. 2011. "النشرة الربعية." دمشق.

المراجع باللغة الانكليزية:

Ahmad, Najid, Arslan Ahmad, and Muhammad Farhat. 2013. "Foreign Remittances and Economic Growth in Pakistan: An Empirical Investigation." MPRA, no.49132:64–68.https://doi.org/10.19376/j.cnki.cn11-1011/f.2013.03.016.

Asad, Muhammad, and Shujahat Haider Hashmi. 2016. "Impact of Workers' Remittances on Economic Growth: A Study of Pakistan." SSRN Electronic Journal 6 (3): 45–49. https://doi.org/10.2139/ssrn.2744469.

Azizi, Seyed Soroosh. 2018. "The Impacts of Workers' Remittances on Human Capital and Labor Supply in Developing Countries." Economic Modelling 75 (February): 377–96.
https://doi.org/10.1016/j.econmod.2018.07.011.

Berthomieu, Claude, and Anna Tykhonenko. 2007. "Macroeconomic Implications of Remittances in MENA and Mediterranean Countries." Topics in Middle Eastern and North African Economies 11 (1): 1–19.

Dalen, Hendrik P. van, George Groenewold, and Tineke Fokkema. 2011. "Remittances and Their Effect on Emigration Intentions in Egypt, Morocco and Turkey." SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.688321.

Elseoud, M Sayed Abou. 2014. "Do Workers ' Remittances Matter for the Egyptian Economy ?" 4 (1): 1–26.

Farzanegan, Mohammad Reza, Sherif Maher Hassan, and Ribal Abi Raad. 2017. Causes and Impacts of Remittances : Household Survey

Evidence from Egypt.

Fullenkamp, Connel, Thomas Cosimano, Michael Gapen, Ralph Chami, Peter Montiel, and Adolfo Barajas. 2008. Macroeconomic Consequences of Remittances. https://doi.org/10.5089/9781589067011.084.

Giuliano, Paola, and Marta Ruiz-Arranz. 2009. "Remittances, Financial Development, and Growth." Journal of Development Economics 90 (1): 144–52. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2008.10.005.

Hassan, Gazi Mainul, and Shamim Shakur. 2017. "Nonlinear Effects of Remittances on Per Capita GDP Growth in Bangladesh," 1–11. https://doi.org/10.3390/economies5030025.

Kireyev, Alexei. 2006. "The Macroeconomics of Remittances: The Case ofTajikistan."IMFWorkingPapers06(2): 1 https://doi.org/10.5089/9781451862621.001.

Meyer, Dietmar, and Adela Shera. 2016. "The Impact of Remittances on Economic Growth: An Econometric Model." EconomiA 18 (2): 147–55. https://doi.org/10.1016/j.econ.2016.06.001.

Nobinkhor Kundu, Asma Banu, and Farhana Sehreen. 2012. "Workers' Remittances Impact on the Economic Growth: Evidence from Capital Inflows in Bangladesh." The Jahangirnagar Journal of Business Studies 65340: 153–67. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/65340/.

Peković, Drinka. 2017. "The Effects of Remittances on Poverty Alleviation in Transition Countries" 10: 37–46. https://doi.org/10.14254/2071-8330.2017/10-4/2.

Toufaili, Jumana Mohammad. 2019. "Impact of Remittance on Lebanon Economic Growth" VII (3): 244–55.

تاريخ ورود البحث:2019/06/11
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/08/18